

جامعة القاهرة - كلية الحقوق

الدراسات العليا

العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية

ومسئولية البنوك أمام المستهلك الإلكتروني

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

سليمان ضيف الله مطلق الزين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

مشرفاً

- الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي

ورئيساً

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

- الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة بني سويف

مشرفاً

- الأستاذ الدكتور/ خليل فيكتور تادرس

أستاذ القانون التجارى والبحرى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

- الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي

أستاذ القانون التجارى والبحرى المساعد بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

٢٠١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ
تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا]

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية ٢٩

الإهداء

إلى أبي وأمي عرفاناً وامتناناً

أطال الله في عمرهما ومتعهما بدوام الصحة والعافية

إلى روح أستاذي الدكتور محمود مختار بريري

الذي تتلمذت على يديه في مرحلة الدبلوم

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى أخواني وأخواتي حفظهم الله ورعاهم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين المنيبين، والصلاة والسلام على من بعث بالحق رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذتي وأستاذة الأجيال وعميدة القانون التجاري العربي الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي، الذي شرفت بقبولها الإشراف على رسالتي في مرحلة الماجستير والدكتوراه، فأضاعت بعلمها عقلي، وأهدتني بحكمتها حيرة سؤالي، وأظهرت بسماحتها تواضع العلماء، وبرحابة صدرها فضل الأجلاء؛ لذلك لن أجزئها حقها مهما أسهبت في الإطراء. فأسأل الله أن يحفظها ويبارك لها في عمرها.

وأتشرف بأن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي الأستاذة الدكتورة/ خليل فيكتور تادرس، حيث أنه من محاسن الحظ أنه كان عضواً في لجنة المناقشة والحكم على رسالتي في مرحلة الماجستير، وشرفت أيضاً بقبوله الإشراف على رسالتي في مرحلة الدكتوراه، فكان لواسع علمه وطيب خلقه ودقة ملاحظاته الفضل في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، أسأل الله أن يديمه لنا ولكل طلاب العلم أخاً فاضلاً وظلاً واقياً ومرجعاً علمياً نثق به ونؤليه كل الاعتزاز، فليسيادته وافر الشكر وعظيم التقدير.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي
الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد على تفضله قبول مناقشة وتحكيم هذه
الرسالة، وتكبد عناء قراءتها وتصحيح ما بها من أخطاء، فلسيادته الفضل
في إثراء المكتبة العربية، فكان عالماً وفقياً في القانون التجاري وقُدوة
ومنارة لطلاب العلم، جزاه الله عني وعن كل طلاب العلم خير الجزاء،
وأدامه الله منارة للعلم تنهل منها الأجيال.

وأتشرف بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى أستاذي
الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي على تفضله قبول مناقشة وتحكيم هذه
الرسالة، وتحمل عناء قراءتها وتصحيح ما بها من أخطاء على الرغم من
ضيق وقته وكثرة مشاغله، أسأل الله أن ينفعني بعلمه، وأن تكون ملاحظاته
سراجاً تنير طريقي، وتفتح أمامي آفاق المستقبل لمواكبة ركب العلم.
فلسيادته كل الاحترام والتقدير.

الباحث

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تطوراً هائلاً في مجال علم المعلوماتية والتكنولوجيا، الذي يعتمد أسلوباً تقنياً حديثاً عبر الشبكات الإلكترونية، حلَّ محلَّ الأسلوب التقليدي الذي كان سائداً في زمن الأوراق؛ فقد استبدلت الملفات الورقية بالسندات والسجلات الرقمية المحفوظة على أسطوانات ضوئية رقمية، تنتقل من خلال عالم المعلوماتية والشبكات الإلكترونية بسرعة خارقة غير أبهة للحدود والجغرافيا، إلا أن هذا التطور في عالم التكنولوجيا ولاسيما التكنولوجيا الرقمية، كانت له انعكاسات جليلة على جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما أدخل هذه القطاعات في تعقيدات كبيرة في التعاملات اليومية وعكس بظلاله عليها؛ وذلك بسبب ما يطرأ على علم المعلوماتية والتكنولوجيا من تطور مستمر ومتلاحق؛ ولم يكن قطاع البنوك بمنأى عن هذا التطور، بل إنه يُعدُّ القطاع الأكثر تأثراً بهذا التطور، فدخلت التكنولوجيا الرقمية إلى القطاع المصرفي وما تحمله من مفاهيم متعددة وجديدة؛ أدت إلى تغيير معظم الخدمات والعمليات المالية والمصرفية لهذه البنوك إلى خدمات وعمليات تتم بشكل إلكتروني، كما حولت البنوك بحد ذاتها إلى بنوك إلكترونية أو ما يعرف بـ (E - Banking) فساهمت في نمو نشاط هذه البنوك وانتشار خدماتها وتنوعها؛ حتى أصبحت تنفذ معظم عملياتها بواسطة هذه التكنولوجيا الرقمية الحديثة عبر شبكة الإنترنت؛ مما منح هذه البنوك بعداً دولياً بقالب جديد وذلك بسبب طبيعة شبكة الإنترنت الدولية.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أهمية الدراسة	٤
أهداف الدراسة	٥
المشاكل التي تثيرها هذه الدراسة	٥
صعوبات الدراسة	٦
منهج الدراسة	٧

الفصل التمهيدي

ماهية البنوك الإلكترونية ومتطلباتها

المشاكل التي تثيرها	٩
تمهيد	١١
المبحث الأول : ماهية البنوك الإلكترونية	١٤
المطلب الأول : تعريف البنوك الإلكترونية وفوائدها عملها وشروط حصولها على ترخيص لتقديم عملياتها المصرفية	
الإلكترونية	١٦
الفرع الأول : تعريف البنوك الإلكترونية	١٧
الفرع الثاني : فوائد عمل البنك الإلكتروني على شبكة الإنترنت ...	٢١
الفرع الثالث : شروط حصول البنوك على ترخيص لتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية	٢٤
المطلب الثاني : مكونات شبكة البنوك الإلكترونية وأنماطها	
وأنواع الخدمات التي تؤديها	٣٠

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : مكونات شبكة البنك الإلكتروني	٣١
الفرع الثاني : أنماط البنوك الإلكترونية	٣٦
الصورة الأولى : الموقع المعلوماتي	٣٧
الصورة الثانية : الموقع التفاعلي أو الإتصالي	٣٨
الصورة الثالثة : الموقع التبادلي	٣٨
أولاً : المواقع العالمية	٣٨
ثانياً : المواقع العربية	٣٩
الفرع الثالث : بعض أسماء البنوك الإلكترونية العاملة على شبكة الإنترنت وبعض الخدمات التي تؤديها ...	٤١
المبحث الثاني : متطلبات البنوك الإلكترونية والمشاكل التي تنثيرها	٤٣
المطلب الأول : متطلبات نجاح العمليات المصرفية الإلكترونية	٤٤
الفرع الأول : المتطلبات التقنية	٤٤
أولاً : شبكة الإنترنت	٤٤
ثانياً : الشبكة الدولية	٤٨
ثالثاً : البريد الإلكتروني	٤٩
رابعاً : قواعد البيانات	٥٠
خامساً : شبكة الإكسترانت	٥٠
الفرع الثاني : المتطلبات القانونية	٥٢
أولاً : التوثيق	٥٢

الموضوع	الصفحة
ثانياً : الثقة	٥٧
الفرع الثالث : الكفاءة في الأداء	٥٩
المطلب الثاني : المشاكل التي يثيرها التعامل مع البنوك الإلكترونية	٦٠
الفرع الأول : الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكترونية	٦١
أولاً : الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني	
الذي يقع من أطراف البطاقة	٦١
ثانياً : الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع الإلكتروني	
الذي يقع من الغير	٦٣
الفرع الثاني : مشاكل الإثبات الإلكتروني	٦٤
أولاً : الصعوبات أو المشاكل التي تنتج عن مخاطر تكنولوجيا	
المعلومات	٦٥
ثانياً : الصعوبات والمشاكل القانونية	٦٥
الفرع الثالث : مشكلة تحديد المسؤولية والقانون الواجب التطبيق	٦٧
أولاً : صعوبة تحديد المسؤولية	٦٧
ثانياً : تحديد القانون واجب التطبيق على المعاملات المصرفية	
الإلكترونية	٦٩

الباب الأول

العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة بالبطاقات

البنكية الرقمية	٧١
تمهيد	٧٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : مفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية ونظم تسويتها وطرق حمايتها من الجرائم الإلكترونية	٧٩
المبحث الأول : مفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية ونظم تسويتها	٨٢
المطلب الأول : ماهية العمليات المصرفية الإلكترونية والتنظيم القانوني لها	٨٤
الفرع الأول : ماهية العمليات المصرفية الإلكترونية	٨٦
الفرع الثاني : التنظيم القانوني للعمليات المصرفية الإلكترونية.	٨٨
الفرع الثالث : أهمية العمليات المصرفية الإلكترونية	٩٣
المطلب الثاني : تعريف العمليات المصرفية الإلكترونية ونظم تسويتها	٩٦
الفرع الأول : تعريف العمليات المصرفية الإلكترونية	٩٧
أولاً : التعريف الفقهي للعمليات المصرفية الإلكترونية	٩٧
ثانياً : التعريف التشريعي للعمليات المصرفية الإلكترونية .	٩٨
• التعريف التشريعي الدولي للعمليات المصرفية الإلكترونية ..	٩٨
• تعريف التشريعات العربية للعمليات المصرفية الإلكترونية ..	٩٩
الفرع الثاني : نظم تسوية العمليات المصرفية الإلكترونية	١٠٢
أولاً : نظم التسوية الإجمالية الفورية للمعاملات	١٠٣
ثانياً : نظام التسوية الدورية متعدد الأطراف	١٠٤
ثالثاً : نظام مدفوعات الأنترنتك لغرفة المقاصة	١٠٥
رابعاً : نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية لما بين البنوك ..	١٠٥

الموضوع	الصفحة
خامساً : نظام بيت المقاصة	١٠٦
المبحث الثاني : مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية والجرائم	
الواقعة عليها والحماية التقنية لها	١٠٧
المطلب الأول : مخاطر العمليات المصرفية عبر شبكة الإنترنت .	١٠٨
أولاً : المخاطر الأمنية	١٠٩
أ - المخاطر الأمنية الداخلية	١٠٩
ب - المخاطر الأمنية الخارجية	١١٠
ثانياً : المخاطر القانونية	١١١
ثالثاً : المخاطر التشغيلية	١١٢
المطلب الثاني : تعريف الجرائم الإلكترونية الواقعة على العمليات	
المصرفية الإلكترونية	١١٣
الفرع الأول : محل الجرائم الإلكترونية	١١٥
أولاً : البيانات	١١٥
• التعريف الفقهي للبيانات	١١٥
• التعريف التشريعي للبيانات	١١٦
ثانياً : المعلومات	١١٧
• التعريف الفقهي للمعلومات	١١٧
• التعريف التشريعي للمعلومات	١١٧
الفرع الثاني : تعريف الجريمة الإلكترونية أو المعلوماتية	١٢٠
أولاً : تعريف الجرائم الإلكترونية بحسب وسيلة ارتكابها ..	١٢٠

الموضوع	الصفحة
• التعريف الفقهي	١٢٠
• التعريف التشريعي	١٢١
ثانياً : تعريف الجريمة الإلكترونية بحسب موضوع الجريمة .	١٢٢
• التعريف الفقهي	١٢٢
• التعريف التشريعي	١٢٢
ثالثاً : تعريف الجريمة الإلكترونية بحسب خبرة مرتكبها بتقنية	
المعلومات	١٢٢
رابعاً : تعريفات متنوعة ومختلطة للجرائم الإلكترونية	١٢٣
• تعريف المنظمات وبعض الخبراء الدوليين للجرائم الإلكترونية	١٢٣
• التعريف الفقهي	١٢٤
• التعريف التشريعي	١٢٤
المطلب الثالث : أنواع الجرائم الواقعة على العمليات المصرفية	
الإلكترونية والموقف التشريعي منها	١٢٥
الفرع الأول : جريمة الدخول غير المشروع لأنظمة المعلومات	
الخاصة بالبنك	١٢٧
أولاً : تعريف هذا النوع من الجرائم	١٢٨
ثانياً : الموقف التشريعي من هذا النوع من الجرائم	١٢٨
الفرع الثاني : جريمة إتلاف معلومات وبرامج الحاسوب الخاصة	
بالبنك	١٣١
أولاً : تعريف هذا النوع من الجرائم والأمثلة الواردة عليها.	١٣١
ثانياً : الموقف التشريعي من هذا النوع من الجرائم	١٣١

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث : جريمة الأحتيال المعلوماتي « غش الحاسوب	
الخاص بالبنك »	١٣٣
أولاً : تعريف هذا النوع من الجرائم	١٣٤
ثانياً : صور هذا النوع من الجرائم	١٣٤
• التلاعب في البطاقات عبر شبكة الإنترنت	١٣٤
• التلاعب الذي يتم أثناء أذخال وإخراج البيانات	١٣٧
• التلاعب في البرامج	١٣٨
• التلاعب في البيانات التي يتم تحويلها عن بعد	١٣٨
• الدخول إلى نظام معلوماتي مدفوع الأجر وذلك باستخدام	
شفرة غير صحيحة	١٣٨
ثالثاً : الموقف التشريعي من هذا النوع من الجرائم	١٣٨
المطلب الرابع : الحماية التقنية للعمليات المصرفية الإلكترونية	
من الجرائم الإلكترونية	١٤٣
الفرع الأول : تعريف سلسلة الإجراءات والوسائل التقنية	
المستخدمة لحماية العمليات المصرفية الإلكترونية.	١٤٤
أولاً : التعريف الفقهي	١٤٤
ثانياً : التعريف التشريعي	١٤٥
الفرع الثاني : التفسير كإحدى هذه السلسلة والإجراءات	
والوسائل التقنية المستخدمة لحماية العمليات	
المصرفية الإلكترونية	١٤٧
أولاً : التعريف الفقهي للتفسير	١٤٨

الموضوع	الصفحة
ثانياً : التعريف التشريعي للتشفير	١٤٩
ثالثاً : أنواع التشفير	١٥١
• التشفير المتماثل	١٥١
• التشفير غير المتماثل	١٥٢
• التشفير المزدوج	١٥٣
• نظام التشفير الأمن للمعاملات الإلكترونية	١٥٤
• البصمة الرقمية أو البصمة الإلكترونية للرسالة	١٥٤
• نظام طريقة الطبقة الأمانة	١٥٦
الفرع الثالث : شهادات التوثيق وسلطات المصادقة كأحد أهم الإجراءات والوسائل التقنية المستخدمة لحماية العمليات المصرفية الإلكترونية	١٥٧
أولاً : التعريف التشريعي لشهادات التوثيق وسلطات المصادقة.	١٥٧
ثانياً : أهمية شهادات التوثيق	١٥٩
ثالثاً : آلية وإجراءات تقنية التوثيق	١٦٠
رابعاً : المعلومات الرئيسية التي يتعين أن تحتويها شهادات التوثيق	١٦١
الفصل الثاني : البطاقات البنكية الرقمية كأحدى صور العمليات المصرفية الإلكترونية	١٦٤
المبحث الأول : تعريف البطاقات البنكية الرقمية وأنواعها وأطراف العلاقات الناشئة عنها	١٧٣

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : تعريف البطاقات البنكية الرقمية وبياناتها وأطراف معاملاتها	١٧٦
الفرع الأول : التعريف التشريعي للبطاقات البنكية الرقمية	١٧٧
الفرع الثاني : التعريف الفقهي للبطاقات البنكية الرقمية	١٧٩
أولاً : التعريف الفقهي للبطاقات البنكية من ناحية الجهة التي أصدرتها	١٨٠
ثانياً : تعريف البطاقات البنكية من حيث العلاقات الناشئة عنها.	١٨١
ثالثاً : تعريف البطاقات البنكية من حيث الغاية منها	١٨١
رابعاً : تعريف البطاقات البنكية من الناحية الشكلية أو الفنية	١٨٢
خامساً : تعريف البطاقات البنكية من ناحية آلية عملها	١٨٣
الفرع الثالث : بيانات البطاقات البنكية الرقمية	١٨٤
الفرع الرابع : أطراف معاملات البطاقات البنكية الرقمية	١٨٧
أولاً : المنظمات العالمية الراعية للبطاقات	١٨٧
ثانياً : البنك المصدر للبطاقة	١٩٠
ثالثاً : حامل البطاقة	١٩٠
رابعاً : التاجر القابل لهذه البطاقة	١٩١
خامساً : البنك المسحوب منه	١٩١
المطلب الثاني : أنواع البطاقات البنكية الرقمية وكيفية استخدامها.	١٩٢
الفرع الأول : أنواع البطاقات البنكية بحسب نوع العلاقة بين مصدر البطاقة وحاملها	١٩٣

الموضوع	الصفحة
أولاً : بطاقات الصراف الآلى أو بطاقة السحب الفوري ...	١٩٣
ثانياً : بطاقة الدفع أو الخصم الشهري أو القيد الأجل	١٩٤
ثالثاً : بطاقات الائتمان القرضية أو بطاقة التسديد بالأقساط	
أو بطاقات الاعتماد	١٩٥
الفرع الثاني : أنواع البطاقات البنكية من حيث أستخدمها	١٩٦
أولاً : بطاقة الائتمان العادية	١٩٦
ثانياً : بطاقة السحب الإلكترونية	١٩٦
الفرع الثالث : أنواع البطاقات البنكية من حيث الجهة المصدرة لها.	١٩٨
أولاً : البطاقات الصادرة من جميع البنوك على مستوى	
العالم والمشاركة في عضوية المنظمة الراعية لهذه	
البطاقة مثل بطاقة ماستركارد وبطاقة فيزا	١٩٨
ثانياً : البطاقات المختصة بإصدارها والإشراف عليها - من	
خلال فروعها والتي تقوم بالتسوية مع التجار -	
مؤسسة مالية واحدة	١٩٩
ثالثاً : بطاقات تصدرها متاجر مختصة ببيع السلع والمنتجات .	٢٠٠
رابعاً : بطاقات تصدرها البنوك لعملائها لضمان قيمة شيكاتهم	
المسحوبة في تعاملاتهم مع الغير وتسمى بطاقة ضمان	
الشيك	٢٠١
الفرع الرابع : أنواع البطاقات البنكية من حيث النظم التكوينية	
والطرق الفنية المستخدمة فى صناعتها	٢٠٢
أولاً : البطاقة البلاستيكية البسيطة	٢٠٢

الموضوع	الصفحة
ثانياً : البطاقة ذات الأشرطة الممغنطة (البطاقة الممغنطة) .	٢٠٣
• البطاقة ذات الممانعة المغناطيسية العالية	٢٠٣
• البطاقة ذات العلامة المائية الممغنطة	٢٠٤
المبحث الثاني : الآثار القانونية للبطاقات البنكية وفوائدها	٢٠٧
المطلب الأول : العلاقة بين مصدر البطاقة والعميل حاملها	٢٠٨
الفرع الأول : التزامات الجهة المصدرة للبطاقة (البنك)	٢١٠
الفرع الثاني : التزامات العميل حامل البطاقة	٢١٣
المطلب الثاني : العلاقة بين البنك مصدر البطاقة والتاجر	٢١٧
الفرع الأول : التزامات البنك مصدر البطاقة	٢١٩
الفرع الثاني : التزامات التاجر القابل للبطاقة	٢٢٢
المطلب الثالث : العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر	٢٢٥
أولاً : التزامات حامل البطاقة	٢٢٦
ثانياً : التزامات التاجر القابل للبطاقة	٢٢٦
المطلب الرابع : فوائد البطاقات البنكية وأشكالياتها بالنسبة لأطراف العلاقة فيها	٢٢٨
أولاً : فوائد البطاقات البنكية بالنسبة للمنظمات الراعية لها	٢٢٨
ثانياً : فوائد البطاقات بالنسبة للبنك المصدر لها	٢٢٩
ثالثاً : فوائد البطاقات البنكية بالنسبة لحاملها	٢٣٠
رابعاً : فوائد البطاقات بالنسبة للتاجر	٢٣١
خامساً : أشكاليات البطاقات البنكية	٢٣٢

الباب الثاني

التنظيم القانوني لعمليات البطاقات البنكية الرقمية

٢٣٣

وأبرز الصعوبات التي تواجهها

٢٣٥

تمهيد

الفصل الأول : الطبيعة القانونية للبطاقات البنكية الرقمية ومسئولية البنوك المدنية أثناء تعاملها عبر الشبكات

٢٣٩

الإلكترونية

٢٤٠

المبحث الأول : الطبيعة القانونية للبطاقات البنكية الرقمية

المطلب الأول : الطبيعة القانونية للبطاقات البنكية بتحليل

٢٤١

علاقاتها المتعددة

الفرع الأول : الطبيعة القانونية للعقد الذي يربط مصدر البطاقة

٢٤٢

وحاملها

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للعقد الذي يربط مصدر البطاقة

٢٤٨

بالتاجر (عقد المورد)

الفرع الثالث : الطبيعة القانونية للعلاقة بين التاجر وحامل

٢٥٤

البطاقة

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للبطاقات البنكية من وجهة

٢٥٥

نظر الفقه الحديث

الفرع الأول : الطبيعة القانونية للبطاقات البنكية كوحدة واحدة

٢٥٦

بالنظر إلى علاقة مصدر البطاقة بالتاجر

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للبطاقات البنكية كوحدة واحدة بالنظر إلى عناصرها المختلفة	٢٦٤
الفرع الثالث : الطبيعة القانونية الخاصة للبطاقات البنكية	٢٦٨
المبحث الثاني : مسؤولية البنوك المدنية الناتجة عن التعامل عبر الشبكات الإلكترونية أمام المستهلك الإلكتروني ..	٢٧٠
المطلب الأول : أركان المسؤولية المدنية الناشئة عن تعامل البنوك عبر الشبكات الإلكترونية	٢٧٨
الفرع الأول : الخطأ	٢٧٩
الفرع الثاني : الضرر	٢٨٣
الفرع الثالث : علاقة السببية (الرابط السببية بين الخطأ والضرر).	٢٩٠
المطلب الثاني : مسؤولية البنك العقدية الناشئة عن تعامل البنوك عبر الشبكات	٢٩٣
الفرع الأول : مسؤولية البنك العقدية عن فعل الشيء	٢٩٥
الفرع الثاني : مسؤولية البنك العقدية على أساس الإخلال بالتزام السلامة	٣٠٠
المطلب الثالث : مسؤولية البنك التقصيرية الناشئة عن تعامل البنوك عبر الشبكات	٣٠٤
الفرع الأول : مدى اعتبار الوسائل التي تنفذ بها البنوك العمليات المصرفية الإلكترونية من الأشياء	٣٠٧
الفرع الثاني : مدى اعتبار البنك حارساً على الكمبيوتر الذي تنفذ من خلاله العمليات المصرفية الإلكترونية .	٣١٠

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع : مسؤولية البنك أمام المستهلك الإلكتروني على أساس المسؤولية الموضوعية (تحمل المخاطر).	٣١٦
الفرع الأول : تأييد الفقه لنظرية تحمل المخاطر كأساس لمسؤولية البنك	٣١٨
الفرع الثاني : تأييد القانون لنظرية تحمل المخاطر كأساس لمسؤولية البنك	٣٢٠
الفرع الثالث : تأييد القضاء لنظرية تحمل المخاطر كأساس لمسؤولية البنك	٣٢٣
الفصل الثاني : التوقيع الإلكتروني كأحد أهم عناصر العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية وطرق تسوية النزاعات الناشئة عن هذه العمليات وكيفية إثباتها	٣٣١
المبحث الأول : التوقيع الإلكتروني والمحكمة المختصة ومدى أهميتهما في العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية	٣٣٣
المطلب الأول : التوقيع الإلكتروني	٣٣٤
الفرع الأول : تعريف التوقيع الإلكتروني	٣٣٧
أولاً : التعريف الفقهي للتوقيع الإلكتروني	٣٣٧
ثانياً : التعريف التشريعي للتوقيع الإلكتروني	٣٣٩
الفرع الثاني : صور التوقيع الإلكتروني	٣٤٤
أولاً : التوقيع بالخواص الذاتية	٣٤٤

الموضوع	الصفحة
ثانياً : التوقيع بالقلم الإلكتروني	٣٤٥
ثالثاً : التوقيع بالرقم السري	٣٤٦
رابعاً : التوقيع الرقمي	٣٤٦
خامساً : التوقيع بالماسح الضوئي	٣٤٨
سادساً : التوقيع بمعرفة الوسيط الإلكتروني	٣٤٨
سابعاً : التوقيع الإلكتروني الديناميكي في البنك المباشر ...	٣٤٨
ثامناً : البصمة الإلكترونية	٣٤٩
الفرع الثالث : مستويات التوقيع الإلكتروني وشروطه والأهداف	
التي يحققها	٣٥٣
أولاً : مستويات التوقيع الإلكتروني	٣٥٣
• التوقيع الإلكتروني المعزز أو المتقدم	٣٥٣
• التوقيع الإلكتروني البسيط	٣٥٤
ثانياً : شروط التوقيع الإلكتروني	٣٥٤
ثالثاً : وظائف التوقيع الإلكتروني	٣٥٥
المطلب الثاني : المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق	
على العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة	
بالبطاقات البنكية الرقمية	٣٥٧
الفرع الأول : اللجوء للتحكيم كأحد طرق حل المنازعات	
المصرفية الإلكترونية	٣٥٨
الفرع الثاني : اللجوء للقضاء كأحد طرق حل المنازعات	
المصرفية الإلكترونية	٣٦٢

الموضوع	الصفحة
أولاً : الاختصاص الرضائي للمحكمة	٣٦٢
ثانياً : المحكمة المختصة في حالة غياب الاتفاق بين الأطراف	
في المنازعات الدولية	٣٦٥
الفرع الثالث : القانون واجب التطبيق على العمليات المصرفية	
الإلكترونية	٣٧٠
أولاً : تحديد القانون واجب التطبيق على العمليات المصرفية	
الإلكترونية وفق منهج القانون الدولي الخاص	٣٧١
• اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق	٣٧١
• عدم اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق	٣٧٣
ثانياً : تحديد القانون الواجب التطبيق على العمليات	
المصرفية الإلكترونية وفق القانون الموضوعي بشأنها	٣٧٤
المبحث الثاني : حجية مستخرجات العمليات المصرفية	
الإلكترونية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية في	
الإثبات وتقدير التعويض عن الضرر الذي	
تحدثه هذه العمليات	٣٧٨
المطلب الأول : المواقف الدولية للمنظمات والتشريعات من	
مستخرجات العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة	
بالبطاقات البنكية الرقمية وحجيتها في الإثبات	
والمشاكل التي تواجهها هذه المستخرجات	
وشروطها	٣٨١

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : الاتجاهات الدولية والمواقف التشريعية من مستخرجات العمليات المصرفية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية وحجبتها في الإثبات	٣٨٢
أولاً : الاتجاهات الدولية للاعتراف بالمستخرجات الإلكترونية وحجبتها في الإثبات	٣٨٢
ثانياً : الموقف التشريعي من مستخرجات العمليات المصرفية الإلكترونية وحجبتها في الإثبات	٣٨٤
الفرع الثاني : الشروط الواجب توافرها في مستخرجات العمليات المصرفية الإلكترونية المنفذة بالبطاقات البنكية الرقمية حتى تصبح دليلاً يحتج به في الإثبات والمشاكل والصعوبات التي تواجهها هذه المستخرجات	٣٨٩
أولاً : الشروط الواجب توافرها بالمستخرج الإلكتروني	٣٨٩
ثانياً : المشاكل والصعوبات التي يواجهها المستخرج الإلكتروني.	٣٩٢
• صعوبات ومشاكل فنية	٣٩٢
• صعوبات ومشاكل قانونية	٣٩٣
المطلب الثاني : التعويض القضائي عن المسؤولية المدنية الناشئة عن تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية	٣٩٥
الفرع الأول : تقدير التعويض عن المسؤولية العقدية في العمليات المصرفية الإلكترونية	٣٩٧

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : تقدير التعويض عن المسؤولية التقصيرية في	
العمليات المصرفية الإلكترونية	٣٩٩
الخاتمة	٤٠١
المراجع	٤١١
الفهرس	٤٤٩